المجتمع المدني(الجمعيات)ودوره في تنمية روح المواطنة عند الشباب

د. أحمد فرحات:جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي: الجزائر.
عمار عون. جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي : الجزائر

الملخص:

أصبحت المواطنة في العصر الحاضر من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند التحدث عن التنمية البشرية أو مشاريع الاصلاح والتطوير لأنها تعبر عن علاقة المواطن بوطنه بالدرجة الأولى.

فالورقة التي بين أيدينا تهدف إلى اكتشاف الدور الذي تقوم به مختلف مؤسسات المجتمع المدني بشيء من التفصيل، من جمعيات ونوادي وغيرها في تكريس كل ما من شأنه الإسهام في إنزال المواطنة من الفكر إلى الواقع من خلال دراسة تحليلية لمختلف البرامج السنوية المسطرة من طرف المكاتب والتي تترجمها التقارير الأدبية المصرح بها، والتي يمكن أن تظهر في أشكال عديدة منها: التحفيز على المشاركة في الشأن العام وكذا غرس قيم ذات الصلة مثل احترام القانون والموقف من ضمان الحريات الفردية والتسامح وحرية التعبير وتثمين العمل التطوعي والاختلاف الايجابي بعيدا عن التعصب والعنف والاقصاء.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني،الجمعية،المواطنة

The Subject: Civil society (associations) and its role in developing the spirit of citizenship among young people

Abstract

Citizenship in the current era is one of the most pressing issues when it comes to human development projects, because they reflect the citizen's relationship in his home country first and foremost.

In this article, we seek to discover the role played by the various institutions of civil society, associations and clubs devoted to the contribution of citizenship of thought to reality. Through an analytical study of the different annual programs for the offices, which results in authorized literary reports, which can appear in many forms, including: motivation to participate in public affairs, instilling respect for the values of law, guarantee individual liberties, tolerance, freedom of expression, evaluation of voluntary work and positive difference away from intolerance, violence, exclusion.

Keywords: civil society, society, citizenship

مقدمة:

شهدت دول العالم عامة والجزائر خاصة في الآونة الأخيرة الكثير من الأحداث والتطورات على جميع الأصعدة التي فرضت عليها عملية التغير السريع حيث ساد القلق أوساط هذه المجتمعات خوفا من أن يؤدي هذا التغيير والتحول الاجتماعي والمرتبط بالتطور التكنلوجي إلى التأثير السلبي على المنظومة القيمية والمبادئ والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

ومن هذا المنطلق أولت الدولة الجزائرية الاهتمام بالمجتمع المدني حيث سنت الكثير من القوانين الجديدة التي تعمل بدورها على تسهيل تأسيس الجمعيات ومن هذه القوانين القانون الخاص بالجمعيات 31/90الذي أعطى كل

التسهيلات اللازمة لتأسيس جمعية جديدة مهما كان طابعها .ديني ،أو اجتماعي أو ثقافي أو رياضي ، إلا أن الدولة نتيجة للمأساة التي مر بها الشعب الجزائري وقفت على أنه لابد من وجود جهة أخرى مساندة للجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية احتياجات الأفراد والوصول إلى المجتمع ،خاصة أن نشأة هذا المجتمع تابعة من الحاجة الفعلية لها .

إن المجتمع المدني اليوم في الجزائري أصبح يشكل قوة دافعة إلى جانب الدولة على مستوى التنمية الاجتماعية والتفافية والاقتصادية وهذا ما نشهده في العدد الهائل لمنظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات ، حيث أصبحت فئات المجتمع تنشط في اطار قانوني مهيكل لايمت بالفوضة.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة الاقتراب نوعا ما من هذه المنظمات (الجمعيات) للتعرف على واقعها الميداني من خلال الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها ،وكذلك مدى مساهمتها في التنمية الاجتماعية وتعزيزها لقيمة المواطنة وتنمية روح الانتماء للوطن معتمدين على التقارير الادبية المعدة والمصادق عليها من طرف رؤساء هذه الجمعيات وذلك حسب العناوين التي سنتناولها لاحقا.

الإشكالية :

أصبح الحديث عن المجتمع المدني في السنوات الأخيرة في مختلف المنابر لاسيما في المناسبات الوطنية من أولويات الدولة وكذلك من أولويات هيئة الأمم المتحدة، وهذا يظهر جليا في مختلف البرامج التي تضعها وفي مضمونها التشجيع المطلق للمجتمع المدني ، باعتبار منهم أن المجتمع المدني مظهر من مظاهر الديمقراطية ويعبر على مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية و يفسح المجال أمام افراد المجتمع للقيام بنشاطاتهم وطرح افكارهم وابداء آرائهم وتوجهاتهم من خلال ممارسته مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل في مختلف المجالات .

وهذا مادفع بالمفكرين ورجال السياسة الاهتمام أكثر بالمجتمع المدني والحرص على تفعيل مؤسساته وترسيخ أسسه في المجتمعات بشكل عام وذلك من أجل اشتراك كل الطاقات والموارد البشرية في تحقيق التنمية ونهوض المجتمعات اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا ،انطلاقا من أن فلسفة المجتمع المدني تقوم على مبدأ المشاركة الشعبية والمواطنة والديمقراطية ، فوجود المجتمع المدني يعد ظاهرة صحية وايجابية، تترجم مستوى المدنية والتحضر لدى افراد المجتمع ومدى وعيهم بمواطنتهم واستعدادهم للمساهمة في التنمية ،وتحسين حياتهم. والمجتمع المدني يعتبر ظاهرة اجتماعية صحية تعمل على تجسيد ثقافة عميقة في المجتمع، ترتكز على ادراك الهوية والوعي بالذات وقبول الاخر والعمل معه بشكل طوعي من اجل تحسين ظروف الحياة .

وما نلاحظه في العقدين الاخيرين زاد الاهتمام والحرص على تأسيس الجمعيات المدنية بوتيرة سريعة،حيث بلغ عدد الجمعيات الثقافية والرياضية والاجتماعية والدينية بالمئات في مختلف ولايات الوطن ،لأن الشعوب استخلصت

أن الدولة لم تعد وحدها قادرة على تلبية احتياجات افرادها مع زيادة تعقيدات ظروف الحياة الاجتماعية ،فاصبح لزاما وجود جهة اخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية حاجيات أفرادهاوالوصول إلى المجتمع الديمقراطي .

فالمفهوم الحديث للمواطنة ينطلق من هذا المبدأ ،حيث يعتمد على الاتفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية والمواطنة ايضا هي شعور وجداني يعبر على الارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع، وهي رابطة بين افراد يعشون في زمان ومكان معين والعلاقة الدينية دائما تعزز المواطنة لا محالفالدعوة الى المواطنة ارتبطت بالعولمة وما افرزته من انتشار للقيم السلبية الهدامة التي تدعو الى الفرقة والتي تنقص من الانتماء والهوية الثقافية .فالتطور الحاصل في الوسائل التكنلوجية وتعدد الوسائط المعرفية أدى إلى تغير الكثير من المفاهيم الراسخة لدى الشعوب تجاه الدولة والسلطة والحرية الدمقراطية وحقوق الإنسان انها مفاهيم روجت لها العولمة واستقطبتها الثقافات المحلية ،فكان نتاجها ازدياد في المطالب الشعبية نحو التغيير واعادة تشكيل البنية للدولة ومايربطها بالمواطن وحسب المحللين السياسيين إلى كل ماآلت إليه هذه الشعوب يعود إلى ضعف المجتمع المدني وعدم فاعليته ،من هنا برزت ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني والتي من خلالها يساهم في تحريك عملية التنمية والتخفيف من الحراك القائم بين السلطة والقاعدة الشعبية .

فالجزائر في الآونة الاخيرة عملت على تشجيع إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسات الواقعية ،حيث استخدمتها كوسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي وهو مانلاحظه في القوانين المتعاقبة وفي مختلف الخطابات السياسية الرسمية وكذا الخطاب الإعلامي .رغم كل هذا فإن المجتمع المدني لم يتناوله الباحثون في دراستهم العلمية والاكاديمية حتى نتمكن من فهم طبيعته ودوره خاصة في تعزيز قيمة المواطنة عند الشعوب فالتناغم الكثير لمصطلح المواطنة في الخطابات المتنوعة وكذلك تواجدها في ترسانة القوانين هذا لا يعني وجودها في الواقع ضمن سياقاتنا الاجتماعية، فالواقع يثبت عكس ذلك فهي تكاد تكون غائبة، فالارتقاء بالمواطنة يقتضي على مؤسسات المجتمع المدني القيام بمهامها على احسن وجه في التوعية والتحسيس للمواطنين من أجل المشاركة والمراقبة لأنشطة السلطة الحاكمة .

ومن هنا المنطلق أردنا في هذه الورقة الاجابة عن السؤال المحوري التالي .

– ما واقع مساهمة منظمات المجتمع المدني (الجمعيات) في تعزيز قيمة المواطنة وتنمية المجتمع؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف على مدى مساهمة جمعيات المجتمع المدني بمختلف أنواعه في تعزيز قيمة المواطنة والانتماء للوطن لدى الفرد الجزائري وذلك من خلال الأنشطة التي تقوم بها مكاتبها على أرض الواقع في المحيط الذيتنتمي إليه وكذلك تهدف إلى الدور الكثير الذي ينبغي أن تتولاه مؤسسات المجتمع

المدني(جمعيات) في تكريس كل ما من شأنه الإسهام في إنزال قيمة المواطنة من الفكر إلى الواقع، كما تهدف الدراسة أيضا إلى التعرف على حجم المجتمع المدني في دائرة الرباح ولاية الوادي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في نقطتين أساسيتين:

- توضيح الأهمية الأساسية للمجتمع المدني(الجمعية) كهيئة قريبة من أفراد المجتمع يعبرون من خلالها عن توجهاتهم وأفكارهم وايديولوجياتهم وانتمائهم وأفكارهم وبكل حرية على السياسة العامة للدولة من خلال الاطار النظري للدراسة.
- توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني(جمعيات) في تنمية المجتمع وتقدمه اجتماعيا وثقافيا سياسيا واقتصاديا من خلال الأنشطة التي تقوم بها في الواقع.

المجتمع المدني. هو شبكة من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة الطوعية الحرة لأعضائها خدمة لمصلحة أو قضية أو تعبيرا عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد مع استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن المؤسسات الإرثية من ناحية أخرى، وملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام الآخرين.[1]

وهو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحاديات والروابط والأندية، وجماعات المصالح .....وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية للسلطة تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام.[2]

أما التعريف الاجرائي للمجتمع المدني في هذه الدراسة هي تلك الجمعيات المدنية الفاعلة والنشطة في تراب دائرة الرباح، الاجتماعية والثقافية والرياضية والدينية، والتي تهتم بشؤون المواطن بالدرجة الأولى.

الجمعية:

هي وحدة أنشئت من أبناء المجتمع المحلي، لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه.[3]

وتعرف الجمعية بأنها المنظمة التي تتكون من مجموعة أفراد لها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها ولها أهداف مشتركة ومتبادلة.[4]

وكذلك تعرف الجمعية حسب ما تنص عليه المادة الثانية من القانون 31/90 " تعبر عن اتفاقية للقوانين المعمول بها، ويجتمع في اطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح،كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي

العلمي، الديني، الثقافي، والرياضي على الخصوص ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له.[5]

كما تعد الجمعية مظهرا حضاريا لجأ إليه الانسان منذ فجر التاريخ، وهي تعد من الكيانات القانونية التي تعمل من خلال شخصية معنوية مستقلة وتمارس العديد من الأنشطة التي تسهم في بناء المجتمع وتنميته وتقدمه، ولذلك عنيت المواثيق الدولية والوطنية على ترسيخ مفهومها ودورها في الضمير العالمي والوطني وتمهيد الطريق أمامها للنهوض بواجبها في خدمة المجتمع.[6]

أما التعريف الإجرائي للجمعية حسب الدراسة الحالية يتمثل في مجموعة من الأفراد يشكلون فريق عمل موحد يتوافق والقانون الأساسي للجمعيات ويشتركون في الأهداف والغايات ويختارون رئيسا منهم وفق القوانين المعمول بها في الدولة الجزائرية سواء كانت الأهداف دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية.

المواطنة:

وحماية الأفراد من الأخطار المصيرية.[7]

والمواطنة تعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والمجتمع والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن.[8]

ونقصد بالمواطنة في هذه الدراسة كل الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والتي تترجم حب الوطن في الواقع وتعزز أيضا قيمة الانتماء مثل المشاركة في العمل التطوعي واحترام عادات وتقاليد الوطن وتقدير مؤسساته واحترام أنظمته والالتزام بالسلوك الجيد.....

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة في الجمعيات المدنية المنتمية إلى دائرة الرباح و المتمثلة في البلديات الثلاثة (بلدية الرباح وبلدية النخلة وبلدية العقلة) والتي لها اعتماد قانوني صادر عن السلطة منذ ثلاث سنوات فأكثر (أي نستثني الجمعيات حديثة النشأة)،النشطة في المجال الديني أو الثقافي أو الرياضي أو الاجتماعي وذلك حسب التقارير الأدبية للسنوات 2014-2015-2016.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الدراسات السابقة.

1-الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر" واقع وآفاق"

تتمثل في الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث عمر دراس سنة 200-2001 في ولاية وهران والتي شملت 266 جمعية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف غلى واقع الظاهرة الجمعوية في الجزائر لفهم نمط تشكلها تطورها عن طريق الإجابة على التساؤلات التالية:[09]

- ما معنى ومغزى تكاثر الجمعيات؟ أهو اجابة على أزمة الحركات الاجتماعية التقليدية مثلا؟

- هل هذه الظاهرة تنبئ فعلا ببروز تحولات جذرية في التعليم السياسي/الاجتماعي وتعبر عن قطيعة حقيقية وديناميكية لمخالفة لنمط تسيير الدولة السابق والذي تميز بدولنة المجتمع ووصول الدولة السخية إلى مرحلة الإشباع؟
- هل يمكن أن نعتبر الظاهرة الجمعوية في الجزائر إطارا مناسبا ومميزا ومنظما لإرساء وتطوير ممارسة الثقافة الديمقراطية التي بموجبها يفسح المجال لظهور مجتمع مدني فاعل وشريك أساسي وضروري للسلطات العمومية؟

وقد ركزت هذه الدراسة على المحاور الرئيسية الثلاثة والمتمثلة في ملامح وخصائص الجمعيات وكذلك المكونات السيسيولوجي لإطارات ومسؤولي الجمعيات اضافة إلى موقف مسؤولي الجمعيات للعمل الجمعوي ووضعه الحالي والمستقبلي، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج:

- أغلب الجمعيات كانت حديثة النشأة بنسبة 62"% ويغلب عنها الطابع الثقافي والاجتماعي وتعددية الأهداف.
- جل هذه الجمعيات لم تتلق صعوبات في بداية تكوينها ولكن يعاب على معظمها ضعف تقاليد العمل الجمعوي الذي يؤثر على عمل المنشطين ويضعف مجال المساهمة والمشاركة الفعالة في الوسط .
- الاعتماد الكلي للجمعيات على إعانة الدولة بنسبة95% وهذا يبرز خضوع وتبعية الجمعيات للدولة.
- قلة وجود العنصر النسوي والذي تسند له مهمة تسيير نوع معين من الجمعيات(الصحية والاجتماعية).
- قلة عدد النخبة من مجمل منشطي الجمعيات حيث لا يتعدى نسبة 10% .
- ينظر جل مؤطري الحركة الجمعوية الوهرانية للعمل التطوعي باعتباره الركيزة الأساسية له.

2-مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي.

قام بهذه الدراسة الباحث **أحمد شكر الصبيحي** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نشرها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2000 ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه، وتتمحور اشكالية هذه الدراسة حول مجموعة من التساؤلات التي حاول الباحث التعامل معها بالوصف والتحليل والاستنباط وهي كالآتي:

- ماالذي يدل عليه ذيوع عبارة المجتمع المدني وانتشارها في الخطاب والفكر العربي اليوم؟هل يعبر عن واقع اجتماعي فعلي يشير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية الفعلية والقابلة للملاحظة العملية داخل المجتمعات العربية والتي تؤشر بدورها إلى حدوث نقلة نوعية من الوعي والتطور التاريخيين في الوطن العربي أو أنه مجرد لفظ لا مفهوم له ولا دلالة؟ أو أنه مجرد واجهة مثله مثل عبارة الديمقراطية وحقوق الانسان؟
- هل أن استخدام مصطلح المدني يخدم معركة الديمقراطية في الوطن العربي ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي العربي بوجه عام أم أنه يكون على الضد تماما.؟ وغيرها من الأسئلة الأخرى.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:[10]

- إن قيام المجتمع المدني في الوطن العربي وتوطيد دعائمه وأركانه يكاد يصبح أحد أبرز الآليات التي تتلاقى عبرها كل عوامل تحثين وحدة المجتمع العربي.
- إن من شروط نجاح النضال الديمقراطي العمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات وسيطية بين الفرد والدلة وهي البديل الوظيفي لمؤسسات المجتمع التقليدية، ولأنها هي مؤسسات المراقبة والمحاسبة بل والمشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3-دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية" دولة فلسطين نموذجا" حيث قام الباحث **ناصر الشيخ علي** في هذه الدراسة وضع تعريفا لمنظمات المجتمع المدني ،وحاول النظر في العلاقة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية مع الاشارة إلى الواقع الفلسطيني في محاولة لوضع مفاهيم نظرية تشكل منطلق لعلاقة صحية تساهم فيها منظمات المجتمع المدني في مرحلة البناء والتكوين وتفترض الدراسة بأنه إذا كانت العلاقة بين المشاركة والتنمية هي علاقة تكاملية فإن علاقة منظمات المجتمع المدني مع هاتين المسألتين هي عضوية فلا تنمية بدون مشاركة ولا مشاركة بدون مجتمع مدني.[11]

تعليق عن الدراسات السابقة: يتضح من خلال هذه الدراسات التي تناولت المجتمع المدني وبالرغم من اختلاف الأهداف والأهمية إلا أنها في مجملها اتفقت على أن المجتمع المدني عبارة على أنه موازية ووسيطة بين الدولة والمواطن فهو يعمل على تحصين وحدة المجتمع من كل الصدمات الخارجية، كما أكدت جل الدراسات على أن النضال الديمقراطي لم يحقق النجاح إلا بالعمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني.

فالمجتمع المدني له أهمية كبيرة في تنمية المجتمعات إلا أن الفاعلين والمنتسبين والقادة لم يغيروا من ممارساتهم التقليدية للعمل الجهوي وما يؤثر في المسار التنموي.

الاطار المفاهيمي للدراسة:

أهمية المجتمع المدني.

إن مؤسسات المجتمع المدني تقدم الكثير من الاسهامات في جميع المجالات ، فالمواطنون يعملون على إنشاء هذه الجمعيات انطلاقا من وعيهم وفهمهم على أساس أنها الوسيلة الوحيدة والمناسبة لمواجهة مختلف مشاكلهم وتلبية حاجياتهم وهذا طبعا إذا تكاثفت الجهود وتوحدت مع جهود الدولة .فهذا الموقع لمؤسسات المجتمع المدني يؤلها لتصبح لها أهمية كبيرة في المجتمع والتي تتمثل في:

1-صياغة الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع:

وجود المجتمع المدني يعمل على صياغة التعاقد الموجود بين الدولة والمجتمع حيث أن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني تعمل على استمرار واستقرار هذا التعاقد .وتحصن المجتمع من انتشار الفساد كالمركزية

والبيروقراطية وكذلك سيطرة السوق التجارية على الصحة وغيرها وكذلك تمنع من الدكتاتورية والحزب والرأي الواحد[12].

2-التنشئة الاجتماعية والسياسية :

إن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني هي بمثابة مدارس للتنشئة الاجتماعية والسياسية حيث يتعلم اعضائها بعض المهارات والفنون وهذا من خلال تنظيم اجتماعاتها الدورية والحوار السائد في ذلك والمناقشة وهذا مايزيد من شعوره بالانتماءللجماعة،هذه الجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة ويشجعه ذلك للمشاركة مع الاخرين والاستعداد للتضحية وانكار الذات في سبيل الجماعة [13].

فالفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الاغلبية مع التعبير على معارضته بشكل سلمي فهذه العملية التدريبية تستغرق وقتا طويلا حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش والوعي بأهمية المشاركة في التنمية والتضامن والتعاون مع الاخرين لتحقيق الغايات المشتركة .

3-تنظيم التعبير عن الرأي والمشاركة الفردية والجماعية :

يعتبر المجتمع المدني قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام واداة للمبادرة الفردية والمشاركة الايجابية الواعية النابعة من التطوع. فوجود المجتمع المدني يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة و سياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم دون استعمال العنف هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الفرد بالانتماء والمواطنة و بأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود [14].

4-الوساطة والتوفيق:

ان الوساطة بين الحاكم والجمهور تكون من خلال قنوات الاتصال ونقل اهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار، وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية ،حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ يتلقى المطالب التي عادة ماتكون معارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها قبل توصيلها إلى الحكومة ،وكلما زادة التنوع والاختلاف في المجتمع كلما احتاج إلى عدد أكبر من المنظمات والجمعيات للتعبير عن هذا التنوع وتنظيمه والتوفيق بين أطرافه المتعددة وهذا يعني أن المجتمع المدني أداة لحماية الحكومة من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك [15].

5- ترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف :

إن مؤسسات المجتمع المدني لا تلغي قيم المجتمع المدني وهياكله الاهلية والصراعات الاجتماعية ولكن تنظمها ولا سيما في علاقاتها مع الدولة وتحولها من صراعات دموية إلى صراعات معنوية سلمية ورمزية [16]. فعضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لسلبيات التطرف الفكري والسلوكي .

6-توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين :

إن وظيفة منظمات المجتمع المدني الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها إلا أنها كذلك تمديد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الهشة والضعيفة التي توجد على هامش المجتمع فتقدم لها مختلف أشكال المساعدة [17].

7-التنمية الشاملة :

إن مشكلة التنمية لا تكمن فقط في قلة الموارد المادية وأنها أيضا في كيفية استغلال الموارد البشرية وهذه تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها ولذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط ومن هنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطور المهارات والقدرات الفردية لاعضائها[18].

ومن خلال ماقدم تتجلى اهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات و يعبر استمرار المواطنين في تكوين هذا النوع من المؤسسات عن ظاهرة صحية تساهم على تطوير حياة المجتمعات وهو دلالة على وعى المواطنين وتأكيدهم لمسؤوليتهم تجاه مجتمعهم الذي ينتمون إليه .

خصائص المجتمع المدني :

هناك الكثير من الخصائص التي تميز المجتمع المدني عن غيره من المجتمعات الاخرى نذكر منها مايلي :

- أول ميزة تميز المجتمع المدني هي العمل الارادي و الطوعي .اي حرية اختيار أفراده .
- التنظيم الجماعي المؤسسي أي وجود تنظيم جماعي إرادي يهتم بتنظيم العمل الطوعي بين أفراد الجماعة على أسس ومعايير ارادية واختيارية.
- الركن الأخلاقي والسلوكي يقوم المجتمع المدني على قيم عدة منها: الاحترام و التسامح والتعاون والتنافس السلمي واستخدام الوسائل المتحضرة والضوابط الاخلاقية وتقوم على قبول التنوع بين الذات والاخرين وحقهم في تكوين المنظمات ،وتقوم على أسس ومعايير أخلاقية تكرس من خلالها عملها وفعالياتها التي تقوم بها وتعزز من خلالها هذه القيم والسلوكيات الاخلاقية [19].
- الاستقلالية :فهي خاصية تميز المجتمع المدني فتمتعه بالاستقلالية يساعده على أداء عمله بكل وضوح وشفافية .فهو بمثابة المكمل لدور الدولة والسلطة الحاكمة وليس منفصل عليها تماما.

فاستقلالية المجتمع المدني أمر ضروري حتى يتمكن من ممارسة مختلف ادواره في كل النواحي وان فقد المجتمع المدني هذه الخاصية فيصبح اداة في يد الدولة مما ينعكس على الأداء سلبيا .

- التجانس:إن المجتمع المدني لايهتم دائما بالتجانس بل قد يكون مساحة للصراع والتنافس والاختلاف ولكن كلما كانت العلاقات بين منظمات المجتمع المدني قائمة على اسس التعاون كان ذلك مؤشرا على حيوية العلاقات ومؤشرا على نجاح المجتمع المدني .

المجتمع المدني والمواطنة :

إن المواطنة الحقيقية تحمل في طياتها مشاعر الولاء والانتماء وحب الوطن والارض وتتجلى في الالتزام بالحقوق والواجبات وتحمل المسؤوليات و احترام القوانين والمعاير والقيم السائدة في المجتمع ،فالإحساس بالمسؤولية تجاه الوطن ينطلق من الشعور بالهوية الوطنية والتي تعد صمام الامان التي تؤدي إلى الحفاظ على تماسك المجتمع وكذلك مشاركة الفرد في المجتمع دليل على أحساس الفرد بكيانه وشخصيته ووجوده وهذا يؤدي به إلى الالتزام بكل مسؤولياته .

كما تحمل أيضا الكثير من القيم والتي منها الاقدام والمساواة والشجاعة والجرأة التي تمكنه من المشاركة في المسائل العامة، وكذلك قيمة التحضر والتسامح و اللتان يرتبطان بعمق العلاقات بين الافراد. فكل هذه القيم والمشاعر يمكن أن تتنامى لدى الفرد من خلال مشاركته الطوعية في المجتمع المدني و انضمامه الى احدى منظماته ،فالمجتمع المدني هو بمثابة مدرسة للتنشئة الاجتماعية والثقافية ،حيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات)في بلورة الفرد القادر خلال نظام تربوي وثقافي متكامل على فهم المواطنة[20].

إجراءات الدراسة الميدانية :

منهج الدراسة : يعتبر المنهج الطريقة التي ينتهجها كل باحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة المتعلقة بموضوع بحثه، والمنهج في العلم يعني جملة المبادئ والقواعد والارشادات التي يجب على الباحث اتباعها بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية والضرورية التي تخضع لها الظواهر في موضوع الدراسة[21].

إن طبيعة موضوع الدراسة هي التي تحدد المنهج المناسب وفي هذه الدراسة الموسومة بالعنوان دور المجتمع المدني (الجمعيات) في تعزيز قيمة المواطنة لدى الشباب، فإن الباحث في هذه الدراسة يسعى إلى وصف واستكشاف الظاهرة من خلال الواقع .فمن هنا اتبع الباحث المنهج الوصفي الاستكشافي حتى يتمكن من استكشاف واقع الجمعيات ونشاطاتها الميداني ودورها في تعزيز المواطنة.

مجتمع الدراسة:

نقصد بالمجتمع في هذه الدراسة كل جمعيات المجتمع المدني المتواجدة في الرقعة الجغرافية لدائرة الرباح أي البلديات الثلاث الرباح والعقلة والنخلة والتي لها اعتماد ساري المفعول .الجمعيات الثقافية والجمعيات الدينية والرياضية والاجتماعية .

ومن خلال الزيارة الميدانية لمقر كل بلدية من هذه البلديات وبالضبط الى مكتب الجمعيات ،حيث صرح مسؤول بلدية الرباح على أن عدد الجمعيات كثيرة وخاصة بعد صدور القرار المتعلق بالجمعيات 31/90حيث يتجاوز 80 جمعية لكن ليست نشطة كلها في الميدان .نفس الحديث مع بلدية النخلة والعقلة لكن العدد أقل من بلدية الرباح بكثير ،حيث لا يتجاوز عدد الجمعيات في بلدية النخلة 40 جمعية وأما بلدية العقلة لايتجاوز 35 جمعية ليكون بالتقريب حسب تصريحات المسؤولين عن الجمعيات في البلديات الثلاث أكثر من 155جمعية .(احصائيات تقريبية حسب كلام المسؤول الأول على كل بلدية)

عينة الدراسة وأسلوب اختيارها :

ان عملية المسح لكل الجمعيات أمر مستحيل فالضرورة تستدعي اخذ عينة ممثلة للمجتمع وتتناسب مع ظروف البحث ومعطياته ،فأهداف الدراسة ترتكز على الجمعيات النشطة في الميدان وذلك من خلال التقارير المرسلة من طرف رؤساء الجمعيات إلى المكتب المكلف بها على مستوى كل بلدية خلال السنوات الثلاثة 2014-2015-2016 .

ولهذا تم اختيار العينة بطريقة قصدية بناء على توفرها على شرطي الأقدمية والنشاط وتم استبعاد الجمعيات حديثة النشأة ،وكذلك الجمعيات القديمة وغير النشطة،لأن الجمعيات النشيطة هي التي تعطينا الملمح العام للمجتمع المدني والنشاط يحقق التفاعل مع المجتمع والسلطات الممثلة للدولة والأطراف الفاعلة،وبالتالي تمكننا من الحصول على معلومات حقيقية نوعا ما حول الظاهرة المدروسة، أما الجمعيات غير النشيطة ما هي إلا كيان وهمي لا وجود لها على أرض الواقع إلا في الإحصائيات.

ومن أجل تحديد حجم العينة وإجراء المعاينة تم القيام بزيارة ميدانية إلى مكاتب الشؤون الاجتماعية التابعة للبلديات المذكورة سابقا وذلك في صيف 2017 وبوثيقة رسمية موقعة من عميد الكلية ،وبعد الجلوس الذي دام ساعتين تقريبا كل يوم لمدة ثلاثة أيام من أجل اقتناء كل التقارير الأدبية المحررة والموقعة من رؤساء الجمعيات والتي بلغ عددها 41 جمعية وهذا العدد يعتبر مقبول إلى حد بعيد ويمثل المجتمع بنسبة 26.4% ،والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01):يوضح عينة الدراسة وخصائها

نوع الجمعية	بلدية الرباح	بلدية العقلة	بلدية النخلة	المجموع
جمعية دينية	07	03	05	**15**
جمعية ثقافية	03	01	03	**07**
جمعية رياضية	08	02	05	**15**
جمعية اجتماعية	02	01	01	**04**
المجموع	**20**	**07**	**14**	**41**

أدوات الدراسة:

هناك العديد من الأدوات التي تستعمل لجمع البيانات من عينة الدراسة، ولكل أداة خصائصها وكذلك إيجابياتها وسلبياتها،والبحوث تختلف في اختيارها لهذه الأدوات باختلاف المواضيع والأهداف وظروفها.

وفي هذه الدراسة قام الباحث باستخدام تقنية تحليل المضمون في جمع البيانات، فدراسات تحليل المضمون هي طريقة موضوعية ومنظمة تصف بشكل كمي منظم ودقيق شكل ومحتوى المواد المكتوبة أو المسموعة لأي مجتمع وتستخدم في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في المجتمع وتهتم بدراسة اتجاهات الجماعات والأفراد بطريقة غير مباشرة من خلال كتاباتها وصحفها وأدائها والوثائق والسجلات المرتبطة بموضوع البحث ومن خلال ذلك يستطيع الباحث معرفة مدى تكرار ظاهرة ما في مجتمع معين.وذلك بتحليل محتوى التقارير الأدبية المحررة من رؤساء هذه الجمعيات وهذا بعد تصميم بطاقة تحليل المضمون المكونة من عشرة عبارات أساسية والمتمثلة في: نبذ العنف والتطرف والتعاون والتضامن والتسامح والتصافح وكذلك المشاركة الفعلية للأولياء في التحسيس والعمل التطوعي وتنمية الروح الجماعية والالتزام بمعايير وثقافة المجتمع وتنمية روح الانتماء والارتباط بالوطن والاعتزاز بالهوية الوطنية وكذلك تنمية القدرة الابداعية والابتكارية وحرية التفكير والانشغال بمشكلات المجتمع وتنمية مبدأ تكافؤ الفرص والعدل والمساواة وغيرها من القيم التي هي بمثابة مؤشر على حب الوطن والوطنية، بالإضافة إلى اجراء مقابلات غير موجهة مع أغلب رؤساء هذه الجمعيات.

الأساليب الاحصائية المستخدمة :

حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة بعض الأساليب الاحصائية لتحليل المعلومات والبيانات وذلك حسب ما يتلاءم وطبيعة الدراسة ومن هذه الأساليب: التكرارات والتكرارات النسبية والنسبة المئوية.

نتائج الدراسة (عرض وتحليل وتفسير):

بعد النزول إلى الميدان والتعامل مع رؤساء هذه الجمعيات(عينة الدراسة) وجمع التقارير من الهيئة الوصية وبعد القراءة والتحليل والتمحيص لهذه التقارير كانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم(02): يوضح الدوافع والأسباب التي أدت برؤساء الجمعيات المشاركة في العمل الجمعوي

الدوافع والأسباب	التكرارات	النسبة المئوية
من أجل المشاركة في تنمية المجتمع وتقدمه	41	91.11
من أجل تكوين علاقات اجتماعية	34	75.55
من أجل اكتساب خبرة في المجال السياسي	19	42.22
من أجل المساهمة في رفع الغبن عن الفئات الهشة والمعوزة	39	86.66
من أجل المساهمة في تعديل بعض السلوكات السائدة والسلبية في المجتمع (الشباب)	25	55.55
من أجل الرقي بالنشاط الجمعوي في تراب البلدية	18	40
من أجل ملء وقت الفراغ	05	11.11
أسباب ودوافع أخرى	10	22.22

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(02) أن الدوافع والأسباب الأكثر التي دفعت برؤساء الجمعيات الرغبة في خوض معركة العمل الجمعوي هو المشاركة في تنمية المجتمع وتقدمه وذلك ما توضحه النسبة والتي تقدر ب 91.11% ثم يأتي بعد ذلك دافع رفع الغبن عن الفئات الهشة والمعوزة بنسبة 86.66% ويليها دافع الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية بنسبة 75.55% وهذه العلاقات تكون مع رؤساء المؤسسات ورجال الأعمال والتي تعود بالنفع على الجمعية وهذا حسب التصريح وليس الهدف شخصي، ثم يأتي دافع المساهمة في تعديل السلوك السلبي والسائد في المجتمع بنسبة 55.55% مثل تناول المخدرات في أوساط الشباب وغيرها من السلوكات الأخرى وهذا ما صرح به بعض رؤساء الجمعيات من بلدية النخلة، ثم يأتي في المرتبة الموالية دافع الرغبة في اكتساب الخبرة في المجال السياسي بنسبة 42.22% وهذا حسب المتحدث من العمليات الانتخابية التي نقوم بها على مستوى المكاتب والتي تكرس مبدأ الديمقراطية ومبدأ التداول على المسؤولية وخاصة عندما نريد تغيير رؤساء اللجان في الجمعية وهكذا ثم يأتي في المراتب الأخيرة دافع الرقي بالعمل الجمعوي على تراب البلدية بنسبة40% ودافع ملء أوقات بنسبة11.11% ودوافع وأسباب أخرى بنسبة22.22% .

إن الرغبة في تنمية المجتمع والمساهمة في تطوره أكثر الدوافع لدى رؤساء الجمعيات وهذا من خلال الأنشطة التي يقوم بها أعضاء المكتب المسير على أرض الواقع وأكدها التقرير الأدبي، فهذه الرغبة ومن خلال النسبة المرتفعة جدا تؤكد لنا نضج أعضاء المكاتب المسيرة وارتفاع قيمة المواطنة عندهم لأن هذا الشعور لا نجده عند أشخاص

غير وطنيين وكذلك مستوى وعيهم وامكانياتهم في تنمية المجتمع بدلا من الاعتماد على الدولة، أما دافع المساهمة في رفع الغبن عن الفئات الهشة هذا دلالة على وجود قيمة مجتمعية عالية جدا ومبدأ أخلاقي أساسي والمتمثلة في التكافل الاجتماعي والاحساس بالآخر وما ما يترجم مدى وعي ونضج هؤلاء المسؤولين عن هذه الجمعيات وهذا مؤشر حقيقي يعبر على درجة الاحساس بالانتماء للوطن ووطنيتهم،أما دافع الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية وبالرغم من أن هذا الدافع شخصي نوعا ما لكن حسب تصريح بعض رؤساء الجمعيات أن عائد هذا الدافع إيجابي ويعود بالنفع على المجتمع المتواجدة فيه الجمعية من جذب المنفعة من رجال الأعمال والمدراء التنفيذيين وغيرهم أما الدوافع الأخرى والتي تعتبر شخصية بدرجة أولى ماهي إلا ترجمة لمستوى نضج متدني وأنانية عالية هدفها البحث عن النفوذ في الوسط الاجتماعي ،فهم أفراد انضموا إلى المجتمع المدني (الجمعيات) لعلهم يجنون فوائد شخصية من طرف السلطات المحلية وحتى الولائية باسم الإنتاء والعضوية وكذلك التعرف على شخصيات فاعلة في المجتمع ومسؤولين في مختلف القطاعات بما يسمح لهم باكتساب ودهم تحسبا للمستقبل.

الجدول رقم(03): يوضح المحاور الأساسية لأنشطة الجمعيات(بمثابة مؤشرات عن المواطنة)

الرقم	المؤشرات الأساسية (الأنشطة)	التكرارات	النسبة المئوية
01	قيمة نبذ العنف والتطرق	16	35.55
02	قيمة التعاون والتضامن	22	48.88
03	قيمة التسامح والتصافح	17	37.17
04	تحسيس الأولياء بالمشاركة والمساندة	24	53.33
05	قيمة العمل التطوعي	28	62.22
06	قيمة الروح الجماعية والالتزام بمعايير وثقافة المجتمع	29	64.44
07	قيمة روح الانتماء والارتباط بالوطن والاعتزاز بالهوية الوطنية	29	64.44
08	تنمية القدرة الابداعية والابتكارية	22	48.88
09	تنمية حرية التفكير والانشغال بمشكلات المجتمع	23	51.11
10	تنمية مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ العدل والمساواة	16	35.55

يتضح من خلال هذا الجدول أن الأنشطة الأكثر تجسيدا في العمل الجمعوي السائد في جمعيات عينة الدراسة يتمثل في المحاور الخمسة ذات النسب الأعلى من المتوسط وهي: قيمة العمل التطوعي بنسبة 62.22% وقيمة الانتماء والارتباط بالوطن والاعتزاز بالهوية الوطنية وقيمة تنمية الروح الجماعية والالتزام بمعايير وثقافة المجتمع بنسبة64.44% وهي النسبة الأعلى ثم تأتي قيمة تحسيس الأولياء بمشاركتهم والمساندة للعمل الجمعوي حتى لا تكون هناك قطيعة بين الأجيال ونحقق ما يسمى بتبادل الخبرات من جيل الثورة إلى جيل الاستقلال بنسبة

53.33%ثم تنمية قيمة حرية التفكير والانشغال بمشكلات المجتمع بنسبة 51.11% ،أما للأنشطة الأخرى والتي تعتبر من المؤشرات الأساسية للمواطنة في الظروف الحالية السائدة في المجتمعات والتي هي: نبذ العنف والتطرف وقيمة مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ العدل والمساواة بنسبة 35.55% وقيمة التعاون والتضامن وكذلك قيمة تنمية القدرة الابداعية والابتكارية بنسبة 48.88% وفي الأخير قيمة التسامح والتصافح بنسبة37.17%.

وما تلاحظه من أنشطة هذه الجمعيات أنه يرتكز على تنمية القيم الأساسية للأخلاق النبيلة والتي أساسها تنمية روح الانتماء والارتباط بالوطن والاعتزاز بالهوية الوطنية وكذلك الروح الجماعية والالتزام بمعايير المجتمع والعمل التطوعي، ونفسر هذا بناء على الإرث النظري والدراسات السابقة المتاحة لنا في هذا البحث بدرجة أولى هذه دلالة على الطابع الجمعوي السائد في هذه المناطق والذي يرتكز على الأنشطة الجمعوية الموسمية المتعلقة بالمناسبات والتي تظهر أمام الأعيان والتي منها الجمعيات الاجتماعية والثقافية والرياضية أما الجمعيات الدينية فأصبحت لها قيود نوعا ما، كما نفسر هذا إلى طبيعة رؤساء هذه الجمعيات ومستوى تكوينهم في ثقافة النشاط الجمعوي ولكن مهما اقتصر نشاط الجمعيات على أنشطة محدودة لكن مساهمتها في تعزيز قيمة المواطنة نسبي ومحدود وهذا ما نلاحظه يقتصر على خمسة محاور من عشرة بل الارتكاز الكبير على ثلاثة منها فقط وهي العمل التطوعي وتنمية الروح الجماعية والالتزام بمعايير المجتمع وتنمية روح الانتماء والارتباط بالوطن، لكن ما نعيبه على نشاط هذه الجمعيات هو عدم الاستمرار وعدم وجود برامج سنوية محددة ومصادق عليها وإنما يسير كل شيء وفق الظروف المتاحة والمناسبات الوطنية والدينية، فهذا ما يجعلها نركز على هذه النشطة التي نعبر عنها بلغة اليوم أنشطة ذات أغراض تقليدية للعمل الجمعوي ولم تساير التطورات الحاصلة على المستوى الوطني والعالمي، وهذا ما يجعل اسهاماتها في تنمية وتعزيز روح المواطنة محدود نسبيا وهذا ما يعاب على النشاط الجمعوي في رقعة دائرة الرباح فهو عمل مناسباتي فقط يفتقد للإستمرارية والتواجد الدائم في الميدان بل يجب أن تكون الممارسات انعكاسا لقناعة حقوقية تحول معنى المواطنة والديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة والكرامة إلى ممارسات فعلية تطبق عن طريق المشاريع المسطرة في البرامج السنوية.ولقد أثبتت الدراسات أن ضعف تقاليد العمل الجمعوي يؤثر بدرجة أولى على المنشطين له ويقلل من المساهمة والمشاركة الفعالة في تنمية الوسط الاجتماعي بما تتضمنه هذه الكلمة من معاني وأن جل رؤساء الجمعيات ينظرون إلى العمل التطوعي كركيزة أساسية لهذا العمل وهذا ما تم استخلاصه من دراسة الباحث **عمر دراس** ،وبينت دراسة الباحث **أحمد شكر الصبيحي** أن نجاح النضال الديمقراطي يتوقف على البناء الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة وهي مؤسسات المراقبة والمحاسبة والمشاركة ،لأن العلاقة بين المشاركة والتنمية هي علاقة تكاملية، فعلاقة المجتمع المدني مع هاتين المسألتين هي عضوية فلا تنمية بدون مشاركة ولا مشاركة بدون مجتمع مدني وهذا ما أكده ناصر علي الشيخ في دراسته.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة الميدانية حاولنا التعرف على المجتمع المدني وذلك بالاعتماد على تحليل محتويات الأنشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات في الواقع ومدى مساهمتها في تنمية وتعزيز روح المواطنة لدى الشباب، حيث تم حصر الأنشطة المنجزة في الثلاث سنوات الأخيرة(2014-2015-2016) والموضحة في التقارير الأدبية وكذلك تنظيم مقابلات شفوية مع رؤساء هذه الجمعيات، حيث تبين أن العمل الجمعوي في هذه الرقعة الجغرافية يعاني ركود منقطع النظير أما مساهمة هذه الجمعيات في تنمية روح المواطنة كان نسبيا مقارنة مع ما كنا نتوقعه من العدد الهائل للجمعيات، وما لاحظناه ووقفنا عنده أن كل الأعمال ترتكز على العمل التطوعي مثل المشاركة في حملات التنظيف وغيرها وكذلك الحرث على تنمية روح الانتماء والالتزام بمعايير المجتمع وغيرها فكلها نشاطات تقليدية في العمل الجمعوي وما هذه الأنشطة إلا جزء من المؤشرات التي تدل على الانتماء للوطن.

وفي الأخير ارتأينا أن نقترح بعض الدراسات التي نراها تدعم هذا الموضوع وتنزع اللبس عنه:

- إجراء دراسات أخرى معمقة تبين واقع المجتمع المدني في ولاية الوادي (الجمعيات المحلية والولائية والوطنية)للتعرف على المساهمة الحقيقية والفعلية في تنمية قيمة المواطنة.

وكذلك نقدم هذا المقترح ليجعل العمل الجمعوي ذا قيمة في الأوساط الاجتماعية ويحسب له ألف حساب والمتمثل في سن قوانين تعمل على تقييم وتقويم العمل الجمعوي من السلطة بتكليف مختصين للوقوف نقاط القوة وتعزيزها وكذلك نقاط الضعف لتفاديها.

الهوامش او المراجع:

1. زهير بوعمامة،محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على المجتمع المدني وأثره على عملية التحول السياسي في الجزائر،كراسة الملتقى الوطني التحول الديمقراطي في الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع،الجزائر، 2006،ص112.
2. عبد الحميد الأنصاري، نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، عدد 10،2001/272،ص96.
3. رشاد أحمد عبد اللطيف، ادارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية الاسكندرية، 2000،ص24.
4. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998،ص84.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 90/12/05.
6. محمد ابراهيم خيري محمد الوكيل، دور القضاء الاداري والدستوري في ارساء مؤسسات المجتمع المدني،ج 1،دار النهضة العربية ، القاهرة،2009،ص1163.
7. فتحي هلال وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية، مركز البحوث التربوية بوزارة التربية، الكويت، 2000،ص25.
8. اسماعيل علي سعيد، التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين، ط1، دار عالم الكتاب، القاهرة،1998،ص43.
9. عمرو دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر "واقع وآفاق"، مجلة انسانيات، العدد (28)،2005،ص ص28+32.
10. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، 2000،ب ص.
11. ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2008،ب ص.
12. أبو هيف عبد الله، الحرية والمجتمع المدني والعولمة،مجلة شؤون عربية،العدد(122)، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة،2005،ص33.
13. نفس المرجع السابق،ص36.

14. برنامج التحول الديمقراطي في الوطن العربي www.Ibn.Khaldoun.org/arabic/civil
15. ناهد عز الدين، المجتمع المدني، سلسلة موسوعة الشباب السياسية، رقم(05)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص19.
16. هيف عبد الله، المرجع السابق،ص 36.
17. ناهد عز الين، المرجع السابق،ص 21.
18. نفس المرجع السابق،ص22.
19. ابراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،ط 1، مركز بن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 1995، ص12-13.
20. ليلة علي، المجتمع المدني العربي ، قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو المصرية، 2007،ص ص89-91.
21. سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،ص25.